Distr.
GENERAL

S/RES/1271 (1999)
22 October 1999



مجلس الأمن

القرار ١٢٧١ (١٩٩٩)

**الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٤٠٥٦ المعقودة
في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩**

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد، جميع قراراته ذات الصلة ولا سيما قراراته ١١٥٩ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٨ و ١٢٠١ (١٩٩٨) المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ و ١٢٣٠ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩،

وإذ يلاحظ مع الارتياح حسن سير الانتخابات الرئاسية التي أجريت في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩،

وإذ يثني على بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى والممثل الخاص للأمين العام للدعم المقدم للعملية الانتخابية،

وإذ يؤكد تمسك جميع الدول باحترام سيادة جمهورية أفريقيا الوسطى واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية،

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ (S/1999/1038) ويلاحظ مع الموافقة التوصيات الواردة فيه،

وإذ يشير إلى أهمية عملية المصالحة الوطنية ويدعو كافة القوى السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى مواصلة جهودها من أجل تحقيق التعاون والوفاق،

وإذ يؤكد ضرورة الإسراع بإعادة تشكيل القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى،

وإذ يعيد تأكيد أهمية الاستقرار الإقليمي وتوطيد مناخ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى باعتبار هذين الأمرين عنصرين أساسيين من عناصر إعادة إقرار السلام في المنطقة،

221099 221099 99-31020

وإذ يعيد أيضا تأكيد الصلة بين التقدم الاقتصادي والاجتماعي وترسيخ الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى،

وإذ يشير إلى المبادئ ذات الصلة الواردة في اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المتصلين بها، المعتمدة في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤،

وإذ يحيط علما بالرغبة التي أبدتها جمهورية أفريقيا الوسطى في تمديد وجود بعثة الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى إلى ما بعد ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩،

١ - يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠ بهدف كفالة انتقال سريع وتدريجي لعملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى صوب عملية لتوطيد السلام بمساعدة هيئات وبرامج الأمم المتحدة المتخصصة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير؛

٢ - يرحب باقتراح الأمين العام الوارد في الفقرة ٥٨ من تقريره المؤرخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ الذي يوصي بخفض القوام العسكري والمدني للبعثة على ثلاث مراحل؛

٣ - يطلب من جديد الى حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على مواصلة اتخاذ تدابير ملموسة لتنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨ (S/1998/219) والوفاء بالالتزامات الواردة خاصة في الرسالة المؤرخة ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ (S/1999/98، المرفق)، الموجهة إلى الأمين العام من رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، ويؤكد من جديد دور الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى في دعم عملية تعزيز الإصلاحات والمصالحة الوطنية؛

٤ - يشجع بقوة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على أن تنسق مع البعثة بشكل وثيق النقل التدريجي لمهام البعثة في مجال الأمن إلى قوات الأمن والشرطة المحلية؛

٥ - يطلب الى حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى أن تبدأ، متلقية المشورة والدعم التقني من البعثة، في اتخاذ التدابير الأولى من برنامج إعادة تشكيل القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، وبرنامج تسريح الجنود وإعادة إدماج الأفراد العسكريين الذين أحيلوا على التقاعد، ويدعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم إلى هذه البرامج، ويرحب باقتراح الأمين العام الدعوة إلى عقد اجتماع في نيويورك خلال الأشهر المقبلة لالتماس أموال من أجل تمويل هذه البرامج؛

٦ - يرحب باقتراح الأمين العام إيفاد بعثة صغيرة الحجم ومتعددة التخصصات إلى بانغي لتدرس، وفقا للرغبات التي أبدتها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، شروط استمرار وجود الأمم المتحدة إلى ما بعد ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠ بما يتفق مع توصيات الأمين العام الواردة في تقريريه المؤرخين ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٩ (S/1999/621) و ٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٩؛ ويطلب إلى الأمين العام الإسراع بإطلاع المجلس على مقترحاته المفصلة بهذا الشأن؛

٧ - يعيد تأكيد أهمية دور بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى في رصد عملية تدمير الأسلحة والذخائر المصادرة تحت مراقبتها،

٨ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم في موعد أقصاه ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ تقريرا عن تنفيذ ولاية البعثة وبصفة خاصة عن النقل التدريجي لمهام البعثة في مجال الأمن إلى قوات الأمن والشرطة المحلية، وعن تطور الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى والتقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الواردة في الرسالتين المؤرختين ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ (S/1999/116، المرفق)، و ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ الموجهتين إلى الأمين العام من رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن تنفيذ اتفاقات بانغي وميثاق المصالحة الوطنية، بما في ذلك الالتزامات المتصلة بالانتعاش الاقتصادي وقوات الأمن وسير عمل القوة الخاصة للدفاع عن مؤسسات الجمهورية؛

٩ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.
